

الإقطاع العسكري في عصر سلاطين السلاجقة الكبار ودور الوزير نظام الملك الطوسي في نشأته وتطوره (١٠٣٧هـ/١٠٩٢م - ٤٨٦هـ/١٠٩٢م)

عليان عبد الفتاح الجالودي*

ملخص

تفاوتت وجهات نظر الباحثين الذين تصدوا لدراسة الإقطاع العسكري في العصر السلجوقي في تقييمهم للجهود التي بذلها الوزير نظام الملك الطوسي في إنشاء الإقطاع العسكري، وإسهاماته في تطويره عما كان عليه خلال العصر البويهى، وهم في تعاملهم مع النصوص المتعلقة بذلك في كتاب الوزير المذكور (سياست نامه)، لم نجد سوى قلة من بينهم ممن حاولوا قراءة هذه النصوص قراءة تاريخية متأنية على ضوء التطورات السياسية والفكرية والاقتصادية والعسكرية التي حفل بها العصر السلجوقي. ويحاول الباحث في هذه الورقة تتبع تطور مفهوم الإقطاع خلال عصر سلاطين السلاجقة الكبار (طغرلبيك، ألب أرسلان، ملكشاه) (٤٢٩-٤٨٦هـ/١٠٣٧-١٠٩٢م)، وأن يقرأ إسهامات الوزير نظام الملك ودوره في الإقطاع العسكري على ضوء دراسة المصادر التاريخية الأخرى. وهي قراءة تأخذ بعين الاعتبار الصلة بين الإرث التركي، والتطبيقات الإقطاعية في العصر البويهى، وتوجيهات الوزير نظام الملك وجهوده في هذا المجال، كما تحاول أن تقيم الإشارات المتعلقة بذلك في المصادر الأولية، إلى جانب قراءة متأنية للنصوص المتعلقة بالإقطاع التي تضمنها كتاب سياست نامه الذي ألفه الوزير نظام الملك في أخريات حياته.

الكلمات الدالة: الإقطاع العسكري، سلاطين السلاجقة، الوزير نظام الملك الطوسي، العصر البويهى.

تمهيد:

بدأت الخلافة العباسية تضعف منذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وتراخت قبضتها على ولاياتها في المشرق والمغرب، فبدأت تستقل تدريجياً مكونة إمارات مستقلة لا يربطها بالخلافة سوى رابطة التبعية الشكلية والولاء الاسمي لدولة الخلافة^(١)، ورافق ذلك تغير في بنية المؤسسة العسكرية لجيوش الخلافة، وكذلك الحال

(١) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ٤ ج، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٣٠٦، ج ٢، ص ٧٣. ويشير لهذا المصدر حال وروده ثانية: المسعودي، مروج الذهب. أبو علي أحمد بن يعقوب مسكويه (ت ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، نشر: أمدرود، ٢ ج، مطبعة التمدن، القاهرة، ١٩١٤م، ج ٢، ص ١٥٣-١٥٤. ويشير لهذا المصدر حال وروده ثانية: مسكويه، **تجارب الأمم**. محمد ابن عبد الملك الهمداني (ت ٥٢١هـ/ ١٢٧م)، **تكملة تاريخ الطبري**، تحقيق: البرت كنعان، ط ٢، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦١م، ص ١٠١. ويشير إلى هذا المصدر حال وروده ثانية: الهمداني، **التكملة**. عبد العزيز الدوري، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٥م، ص ١٢٣ وما يليها، ويشير إلى هذا المرجع حال وروده ثانية: الدوري، **دراسات**.

* أستاذ مساعد، قسم التاريخ الإسلامي، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٧/٧/٤م، وتاريخ قبوله للنشر ٢٠٠٧/١١/٢١م.

بالنسبة لجيوش دول الأطراف ومنذ خلافة المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧هـ / ٨٣٣-٨٤١م) صار جيش الخلافة العباسية مكوناً من الرقيق (الغلمان والمماليك) وكان هؤلاء بصورة رئيسية من أترك جنوب روسيا، وسهوب آسيا الوسطى، إضافة إلى عناصر أخرى أقل أهمية من البربر والنوبيين والأرمن والإغريق والبلقانيين^(٢). وارتسم الأمراء المستقلون خطى الخلافة في اتخاذ الرقيق أساساً لجيوشهم وحرسهم الخاص نظراً للقابلية الفذة التي تميزت بها هذه العناصر من شجاعة وبأس، إضافة لكونهم غير مرتبطين بروابط محلية أو مصالح معينة مما يجعل إخلاصهم وولاءهم لأولياء نعمتهم من الخلفاء والأمراء مأموناً.

وبمرور الوقت تنامي دور العسكر، وتزايدت أهميتهم سواء لمواجهة الصراعات الداخلية بين الأمراء المتنافسين على السلطة أو للتصدي للأعداء الخارجيين وحماية هذه الدويلات من التحديات الخارجية^(٣)، ورافق هذا التحول في بنية جيوش الخلافة والأمراء المستقلين تحولات سياسية واقتصادية مهمة، فعلى الصعيد السياسي انتقلت مقاليد السلطة إلى أيدي الأمراء والملوك والسلاطين في بغداد نفسها عاصمة الخلافة منذ أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي^(٤)، ومع استحواذ البويهيين على السلطة السياسية تحولت الخلافة إلى مؤسسة دينية مفرغة من أي سلطة سياسية، وانتقلت السلطة الزمنية إلى الأمراء المتغلبين على الخلافة، بدءاً بالبويهيين مروراً بسلاطين السلاجقة الذين أبقوا على الخلافة كغطاء شرعي لتوليهم السلطة^(٥). وعلى الصعيد الاقتصادي وبسبب تعاظم دور الجيش في الحياة العامة، حصلت تحولات مهمة تمثلت أساساً

Barthold, V., Caliph and Sultan, Islamic Quarterly, vol. 7, 1963, p.177. Siddiqi, A.H. Caliphate and Kingship in Medieval Persia, Porcupine Press, Philadelphia, 1977, pp.1-32.

(٢) الدوري، دراسات، ص ١٣-٥٨. Siddiqi, op.cit, pp.4-7. بوزورث، أموند، "جيش الصفاريين"، ترجمة: عبد الجبار ناجي، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، السنة ٥، ع ٧، ١٩٧٢م، ص ٢٠٦-٢٠٧. وسيشار إلى هذه المقالة لاحقاً باسم: بوزورث، جيش الصفاريين.

(٣) للمزيد عن تلك التطورات انظر:

Watt, M., Islamic Political Thought, Edinburgh University Press, 1968, pp.90-96. Sourdel, D., Medieval, Islam, pp.102-134.

كلود كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة: بدر الدين القاسم، ط ١، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢م، ص ١٦٩. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٤٥-٤٦. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: الدوري، التكوين التاريخي.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج ١، ص ٣٥٠-٣٥٢. الدوري، دراسات، ص ٢٣٦. آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ج ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٩٦٧م، ج ١، ص ٤٥-٤٦. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: متز، الحضارة الإسلامية.

(٥) أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني (ت ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م)، الآثار الباقية المنبئية عن القرون الخالية، تحقيق: إدوارد سخاو، ليبزج، ١٩٢٣م، أعادت نشره مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت)، ص ١٣٢. وسيشار إليه لاحقاً: البيروني، الآثار الباقية. محمد بن علي ابن العمراني (ت ٥٨٠هـ / ١١٨٤م)، الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، لايدن، ١٩٧٣م، ص ٢٢٢. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء. أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م، ص ٧٦-٧٧؛ ص ٨١-٨٢. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: الماوردي، الأحكام السلطانية.

بتراجع دور التجارة، والصيرفة، وتراجع دور المدن، والتحول إلى الاقتصاد الزراعي القائم على الأرض لا على النقد^(٦). ورافق ذلك تغير في أنماط حيازة الأرض، وبروز الإقطاع الحربي (العسكري) القائم على إقطاع الأرض الخراجية^(٧) للجنود لتكون بديلاً عن دفع الرواتب النقدية، وأصبح حق الانتفاع بالأرض الخراجية مرهوناً بالخدمة العسكرية إلى جانب خدمات إدارية، وحصّة من الضرائب التي يحصلها المُقطّع يؤديها إلى خزانة الدولة المركزية^(٨).

إن هذا التحول المفصلي المهم في مفهوم الإقطاع من معنى الهبة (القطيعة أو إقطاع التملك) الذي يتضمن الحيازة التامة لرقبة الأرض، والذي يتألف أساساً من الأرض الموات^(٩)، والصوافي^(١٠)، وفي حالات محدودة الأراضي الخراجية^(١١)، أنه بهذا المعنى يتضمن حرية التصرف الكاملة للمقطّع باعتباره مالكاً لرقبة الأرض، ومن

(٦) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، دار الطليعة، بيروت، (د.ط.)، (د.ت)، ص ٩٥، ص ١٠٢. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: الدوري، مقدمة. كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ١٦٩-١٧٢. الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة الاجتهاد، بيروت، ع ١، ١٩٨٨م، ص ٢٢٤-٢٥٦. وسيشار لهذه المقالة لاحقاً: الدوري، نشأة الإقطاع. إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٦٥ وما يليها. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط.

(٧) يعرفها أبو يوسف بقوله: "هي الأرض التي ظهر عليها الإمام وتركها بيد أهلها، وكل أرض من أراضي العجم صالح عليها أهلها، وصاروا ذمة فهي أرض خراج، وهي عامة الأرض في البلاد المفتوحة التي يؤخذ عنها ضريبة الخراج. انظر حولها: يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م)، كتاب الخراج، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، مصر (د.ط.)، (د.ت)، ص ٦٧-٧٢. وسيشار إليه لاحقاً: أبو يوسف، الخراج. غيداء خزنة كاتب، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م، ص ٩٩-١٠٤. وسيشار لهذا المرجع لاحقاً: غيداء كاتب، الخراج.

(٨) السيد الباز العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادي، دراسة مقارنة، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، م ٤، يناير، ١٩٥٧م، ص ١٣١ وما يليها. وسيشار إلى هذه المقالة لاحقاً: العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط. إبراهيم طرخان، الإقطاع الإسلامي: أصوله وتطوره، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٤٩ وما يليها. وسيشار إلى هذه المقالة لاحقاً: طرخان، الإقطاع العسكري. كلود كاهين، تطور الإقطاع الإسلامي ما بين القرنين التاسع والثالث عشر، مجلة الاجتهاد، ع ١، ص ١٩٧ وما يليها. وسيشار إلى هذه المقالة لاحقاً: كاهين، تطور الإقطاع الإسلامي. الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٢٤٩ وما بعدها. أن لامبتون، نظرات في الإقطاع، مجلة الاجتهاد، ع ١، ص ٢٧٨ وما بعدها.

(٩) وهي الأرض الخراب الدارسة التي لم يملكها أحد، وليست بيد أحد ولا أثر للبناء أو الزرع فيها. أبو يوسف، الخراج، ص ١٣٧-١٤٣. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(١٠) وهي الأرض التي فقدت مالكيها بعد سقوط الدولة الساسانية، واستحوذ المسلمون على بلاد الشام ومصر والمغرب من الدولة البيزنطية، بهرب أصحابها أو القتل، وسميت بذلك لأنها اصطفت، وجعلت خالصة لبيت المال وتحت إشراف الخليفة. انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٢٩. غيداء كاتب، الخراج، ص ٢٩٥-٢٩٧.

(١١) عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٩٥م، ص ٤٧، ٥٣. وسيشار له لاحقاً: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي. الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، ص ٢٥٠-٢٥٥. حسن منمية، نشوء الإقطاع في الإسلام، مجلة الاجتهاد، ع ١، خريف ١٩٨٨م، ص ٢٩٣ وما بعدها. غيداء كاتب، الخراج، ص ٨٩-٩٩.

حقه التصرف بها بالبيع أو الهبة أو الرهن وسائر وجوه التصرف المشروعة^(١٢)، وهو مختلف تماماً عن مفهوم إقطاع الاستغلال الذي تألف أساساً من إقطاع الأرض الخراجية. وهو بمعنى حق المنفعة لا الحيازة لرقبة الأرض لارتباطه بالخدمة العسكرية التي يؤديها المقطاع لقاء ما يعطي من إقطاع بدلاً عن الراتب، وهو ما اصطلح على تسميته بالإقطاع العسكري (الحربي) والذي يتفق معظم الدارسين الذين تصدوا لبحث هذا الجانب أن بداياته تعود لحقبة التسلط البويهري على الخلافة ابتداءً من سنة ٣٣٤هـ / ٩٤٥م^(١٣)، وأخذ شكله الناضج خلال العصر السلجوقي (٤٤٧-٥٩٠هـ / ١٠٥٥-١١٩٢م) الذي يعد العصر الذهبي للإقطاع العسكري^(١٤). إن لجوء البويهيين إلى هذا النظام مرتبط بإفلاس الخزينة، وعدم مقدرتهم على تأمين أرزاق جندهم من أتراك وديلم، وازدياد شغبهم^(١٥)، إضافة إلى افتقارهم إلى رصيد حضاري، وقلة خبراتهم السياسية بأمور الدولة ومؤسساتها المنسجمة مع مفهومهم الاقتصادي وإرثهم الحضاري المتخلف الذي جلبوه من مواطنهم الأصلية، وطبقوه في البلاد التي دانت لسيطرتهم ومن بينها العراق، والذي لا يتعدى إيجاد السبل الكفيلة بإرضاء متطلبات الجند المالية^(١٦) كل ذلك كان سبباً آخر وراء شيوع هذا النظام، فقد جاء البويهيون من بلاد الديلم^(١٧)، حيث يسود نوع من التطبيق الإقطاعي القبلي فرئيس العائلة الكبير (كتخدا) هو السيد الإقطاعي الذي يتولى توزيع الأراضي وتقسيمها بين أفراد العائلة^(١٨).

الإقطاع في العصر السلجوقي:

- (١٢) أبو يوسف، الخراج، ص ١٢٥-١٣٤. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٢٥-٣٣١. الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٢٤٨-٢٥٤.
- (١٣) كاهين، تطور الإقطاع الإسلامي، ص ٢٠٨-٢١١. الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٢٥٦-٢٦٣. لامبتون، نظرات في الإقطاع، ص ٢٨١-٢٨٢. العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٣١-١٣٥. آشتور، أ.، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة: عبد الهادي عيلة، دار قتيبة، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م، ص ٢٢٧-٢٣٣. وسيشار لهذا المرجع لاحقاً: آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. فؤاد خليل، الإقطاع الشرقي بين علاقات الملكية ونظام التوزيع، دار المنتخب، ط ١، ١٩٩٦م، ص ١٦٣-١٦٨. وسيشار لهذا المرجع لاحقاً: فؤاد، الإقطاع الشرقي. وكتخدا: هو الموكل بالشؤون الخاصة لمن يلحق به، ويكون له الحل والعقد والخفض والرفع والأمر والنهي. البيهقي، تاريخ البيهقي، ص ٤١٥.
- (١٤) آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص ٢٧١-٢٧٧. الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٢٦٣. الباز العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٣٧-١٣٨. عبد الجبار ناجي، دراسات في التنظيمات العسكرية لجيش التسلط البويهري على الخلافة العباسية، مجلة المؤرخ العربي، السنة ١٣، ع ٣٣، ١٩٨٧م، ص ١٦١. وسيشار لهذه المقالة لاحقاً: ناجي، دراسات في التنظيمات العسكرية.
- (١٥) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص ٨٦. دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص ٢٦٣-٢٦٨.
- (١٦) آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص ٢٨-٢٢٩. الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٢٥٩. دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص ٢٦٣-٢٦٨. Siddiqi, op.cit, p.33.
- (١٧) وهي البلاد المحيطة ببحر قزوين التي تحدها خراسان شرقاً، والجلال من الجنوب، وأذربيجان من الغرب وتتألف من أقاليم طبرستان والجلال وجيلان. الدوري، دراسات، ص ٢٣٨.
- (١٨) الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص ٢٦٣-٢٦٨. Siddiqi, op.cit, pp.33-34.

إن تراث البويهيين في الإقطاع العسكري، ونظرة السلاجقة* القبلية المستندة إلى الملكية المشتركة للأرض، مع توجيه الوزير نظام الملك الطوسي، تشكّلان الأساس النظري للإقطاع العسكري في العصر السلجوقي^(١٩). والسلاجقة عرفوا شيئاً من الإقطاع بأشكاله البدائية في مواطنهم الأصلية في سهوب تركستان، وسلطين السلاجقة هم بالأساس زعماء قبليون في أقوامهم، ويرون أن حكمهم يمتد حيث ارتحل أقوامهم ولا يرتبط بمساحة معينة من الأرض، ففي الاستبس (البراري) لكل قبيلة نصيبها من المراعي المشاعة (اليورث) يتولى زعيم القبيلة توزيعها على بطون القبيلة مهتدياً بأعراف القبيلة وتقاليدها^(٢٠).

وعندما بدأت هذه القبائل بمغادرة موطنها الأصلي، والاستقرار على سواحل نهر جيحون^(٢١)، الخصبة في هجرات متلاحقة^(٢٢)، واختلاطها بالدول الإسلامية القائمة آنذاك من سامانيين (٢٦١-٣٨٩هـ/٧٨٤-٩٩٨م) وقراخانيين (٢٢٦-٦٠٩هـ/٨٤٠-١٢١٢م)^(٢٣)، واعتناقها الإسلام على المذهب السني^(٢٤)، منحت هذه القبائل البدوية حقاً جماعياً في وضع يدها على الأرض على شكل هبات تقدم لرئيس القبيلة أو العائلة الفاتحة، نتيجة

* نسبة إلى جدهم سلجوق بن يقاق (دقاق)، وهم بطن من بطون قبيلة الغز أو الأوغز التركمانية هاجروا من موطنهم الأصلي في سهول تركستان إلى بلاد ما وراء النهر وتوسعوا لاحقاً على حساب الغزنويين في خراسان والبويهيين في إيران والعراق وأقاموا دولة كبرى شملت إلى جانب إيران العراق وبلاد الشام وأجزاء من آسيا الصغرى. للمزيد حولهم انظر: بارتولد، تركستان، ص ٤٩٣ وما بعدها. عليان الجالودي، تطور مفهوم السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر السلجوقي، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م، ص ٢٥ وما بعدها.

(١٩) كاهين، تطور الإقطاع، ص ٢٢١. الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٢٦٣.

Lambton, A. K.S., Landlord and Peasant in Persia, London, Oxford University Press, 1953, p.60.

(٢٠) أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، دار ابن خلدون، ط ١، ١٩٧٩م، ص ٣٤٦-٣٤٨ وسيشار إلى هذا المرجع حال وروده ثانية: سعد، تاريخ مصر الاقتصادي. العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٣٩-١٤٠.

(٢١) وهو نهر أموداريا الذي يفصل بين خراسان غرباً وبلاد ما وراء النهر شرقاً. فلاديمير، بارتولد، تركستان منذ الفتح الإسلامي وحتى الغزو المغولي، ترجمة: صلاح الدين عثمان هاشم، ط ١، الكويت، ١٩٨١م، ص ١٤٥. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: بارتولد، تركستان.

(٢٢) محمد بن سليمان الراوندي (ت ٦٠١هـ / ١٢٠٤م)، راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمه عن الفارسية: إبراهيم الشواربي وآخرون، ط ١، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١٤٦. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: الراوندي، راحة الصدور. أبو الحسن علي بن ناصر الحسيني (ت ٦٢٢هـ / ١٢٢٥م)، زبدة التواريخ: أخبار الدولة السلجوقية، تصحيح: محمد إقبال، ط ١، لاهور، ١٩٣٣م، ص ٢. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: الحسيني، زبدة التواريخ. بارتولد، تركستان، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل عن الدولتين السامانية والقراخانية، انظر: بارتولد، تركستان، ص ٣٨٩-٤٧١. الدوري، دراسات، ص ١٢٠-١٢٥. حسين الداوقي، الدولة القراخانية، مجلة المؤرخ العربي، ع ٤١-٤٢، السنة ١٦، ١٩٩٠م، ص ١٣٤-١٥٠.

Siddiqi, op.cit, p.103.

(٢٤) بارتولد، تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م، ص ١٠٠. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: بارتولد، تاريخ الترك. توماس أرنولد. الدعوة إلى الإسلام، ترجمة: حسن إبراهيم حسن وآخرين، القاهرة، ط ١، ١٩٧٠م، ص ٢٤٥. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: أرنولد، الدعوة إلى الإسلام.

للخدمات التي اضطلعوا بها وفي مقدمتها التصدي للقبائل التركية التي لا زالت على وثبيتها^(٢٥). وبعد عبورهم نهر جيحون إلى خراسان^(٢٦)، تم الاعتراف بالسلاجقة من قبل الأمير مسعود الغزنوي سنة ١٠٣٤هـ/١٠٣٤م حكماً على بعض الولايات في خراسان^(٢٧)، ولقب قادتهم الثلاثة (طغرل بك، بيغو، داود) بلقب دهقان^(٢٨). وفي خراسان التي تأصلت فيها التقاليد الفارسية القديمة تأثرت فكرة الحكم عندهم بنزعة الحكم الاستبدادي المعروفة عند الفرس، فاعتبرت المملكة ضيقة للولد البكر (الخان) أو (السلطان) يمتلكها بالنيابة عن قومه، ويستطيع التصرف بها كيفما يشاء في نطاق حدود معينة، ويقوم بدوره بإقطاع أجزاء المملكة لأفراد الأسرة، وهذا ما قام به سلطان السلاجقة الأول طغرل بك إثر الانتصار الذي أحرزه السلاجقة على جيوش الغزنويين في معركة داندنقان^(٢٩) سنة ١٠٣٩هـ/١٠٣٩م وتمكنهم من ترسيخ كيانهم السياسي، وانتزاع اعتراف الخلافة العباسية بهم سلاطين للإسلام والمسلمين، جرى تقسيم المملكة على أساس إقطاعي، فاعتبرت المملكة ملكاً للولد البكر الذي أعطي لقب سلطان يمتلكها نيابة عن قومه، ويتصرف بها وفقاً للتقاليد العائلية الموروثة، وجرى توزيع الولايات بين أفراد العائلة السلجوقية، عملاً بهذا الإرث الذي حملته السلاجقة معهم من جهة، ولضمان وحدة أفراد العائلة من جهة أخرى بهدف توطيد سيادتها على غيرها من الجماعات الغزية والتركمانية المنضوية تحت زعامة العائلة السلجوقية^(٣٠).

(٢٥) الحسيني، *زبدة التواريخ*، ص ٢. غريغورس أبي الفرج بن آهرون ابن العبري (ت ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م)، *تاريخ مختصر الدول*، تصحيح وتعليق: أنطون صالحاني، بيروت، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣م، ص ٢٩٣. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: ابن العبري، *تاريخ مختصر الدول*. كارل بروكلمان، *تاريخ الشعوب الإسلامية*، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦١م، ص ١٢٥. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: بروكلمان، *تاريخ الشعوب الإسلامية*.

(٢٦) وهي البلاد المحصورة بين الهند وطخارستان وغزنة وسجستان وكرمان. شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)، *معجم البلدان*، ٥م، تحقيق: فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، م ٢، ص ٤٠١-٤٠٥. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: ياقوت، *معجم البلدان*.

(٢٧) أبو الفضل محمد بن الحسن البيهقي (ت ٤٧٠هـ / ١٠٧٧م)، *تاريخ البيهقي*، ترجمه عن الفارسية يحيى الخشاب وصادق نشأت، دار الطباعة الحديثة، مصر، ط ١، ١٩٥٦م، ص ٥٠٣-٥٠٤. وسيشار على هذا المصدر لاحقاً: تاريخ البيهقي. الراوندي، *راحة الصدور*، ص ١٤٧-١٤٨. محمد بن محمد بن عبد الله اليزدي (ت ٤٧٣هـ / ١٠٨٠م)، *العراضة في الحكاية السلجوقية*، ترجمه عن الفارسية عبد المنعم حسنين وحسين أمين، مطبعة جامعة بغداد، (د.ط)، ١٩٧٩م، ص ٢٣-٢٤. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقاً: اليزدي، *العراضة*. بارتولد، *تاريخ الترك*، ص ١١١.

(٢٨) وهو بمعنى رئيس القرية، ويتولى المسؤولية أمام الدولة، ويحمل الخراج إليها بعد ضمان القرية. البيهقي، *تاريخ بيهقي*، ص ٦٢٨. Lambton, Dihkan, EI 2, pp.253-254.

(٢٩) تقع في الصحراء بين سرخس ومرو في خراسان. بارتولد، *تركستان*، ص ٤٧.

(٣٠) البنداري، *تواريخ آل سلجوق*، ص ١٠. الحسيني، *زبدة التواريخ*، ص ١٧. الراوندي، *راحة الصدور*، ص ١٦٧-١٦٨. اليزدي، *العراضة*، ص ٣٨. ابن العبري، *تاريخ الأزمنة*، نقله إلى العربية إسحاق أرملة، ط ١، دار المشرق، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٠. وسيشار إليه لاحقاً: ابن العبري، *تاريخ الأزمنة*. الأتابكي جمال الدين يوسف ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م)، *النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة*، دار الكتب المصرية، ط ١، ١٩٣٥م، ج ٥، ص ٢٩-٣٠. وسيشار إليه لاحقاً: ابن تغري بردي، *النجوم الزاهرة*.

Bosworth, E., *The Political and Dynastic History of the Iranian World*, The Cambridge History of Iran, Vol.5, pp.44.

إن الاستناد إلى هذا المفهوم العائلي في تقسيم الولايات الخاضعة لسلطة السلاجقة كإقطاعات لأمرأء العائلة السلجوقية مدى الحياة لم يتحرر منه السلاجقة ليس فقط في عهد السلاطين الكبار طغرلبيك وألب أرسلان وملكشاه (٤٢٩-٤٨٥هـ / ١٠٣٧-١٠٩٢م)، بل امتد طوال تاريخهم، وهو من أقوى العوامل التي كانت وراء حركات التمرد والعصيان والصراعات التي نشبت بين أفراد العائلة على السلطة، وكانت العامل الرئيس في انهيار سلطنتهم لاحقاً.

وعلى الأقل خلال فترة السلاطين الأولين طغرلبيك، وألب أرسلان، فإن الإقطاع هو استمرار للأشكال الإقطاعية التي سادت خلال العصر البويهى، والمتأثرة بالإرث التركي الذي أشرنا إليه سابقاً، فسلطان السلاجقة الأول طغرلبيك سار على التطبيقات البويهية السابقة في الإقطاع إلى أمرأء تركمان وزعماء محليين في إطار كسبهم إلى جانبه في توسعه غرباً باتجاه إيران والعراق^(٣١).

وبعد استكمال السيطرة السلجوقية على العراق سنة ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م، خصص للخليفة العباسي إقطاعاً كبيراً يعتاش منه ولتغطية نفقات دار الخلافة كما هو الحال في العصر البويهى، وكان يدار من قبل وكلاء الخليفة نفسه^(٣٢)، وأصبح هذا الإقطاع لاحقاً عرضة للمصادرة باستمرار كوسيلة للضغط على الخلفاء حتى يستجيبوا لرغبات السلاطين^(٣٣)، كما جرى الأخذ بنظام الضمان الذي يعطى لعقود لأكثر من سنة في مناطق العراق، وهو مشابه إلى حد كبير لما كان متبعاً في العصر البويهى.

ويمكن فهم الإقطاعات السلجوقية في هذه المرحلة المبكرة من التوسع السلجوقي في العراق وبلاد الشام ضمن إطار رغبة سلاطين السلاجقة في كسب ولاء حكام الإمارات العربية والكردية في العراق وبلاد الشام إلى جانب السلاجقة في مواجهتهم للدولة الفاطمية^(٣٤)، وخطر الدعوة الإسماعيلية في الأقاليم الشرقية، وتثبيت أركان دولتهم.

(٣١) الحسيني، زبدة التواريخ، ص ٥٨-٦١. أحمد بن يوسف بن علي ابن الفارقي (ت ٥٨٠هـ / ١١٨٤م)، تاريخ الفارقي، تحقيق: بدوي عبد اللطيف عوض، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ١٦١. وسيشار له لاحقاً: تاريخ ابن الفارقي.

(٣٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ٢٢٣-٢٢٤. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١٥٨. الباهر في الدولة الأتابكية، تحقيق: عبد القادر طليمات، ط ١، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٣م، ص ٥١. وسيشار له لاحقاً: ابن الأثير، الباهر. يوسف بن قزاوغلي سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ / ١٢٥٦م)، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، ج ١، قسم ١، مطبعة دار المعارف العثمانية، الهند، ١٩٥١-١٩٥٢، ج ١، ق ١، ص ٨٦-٨٨، ١١٩، (٣٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ٢٢٤. ابن الأثير، الكامل، ج ١١، ص ٢٦. الراوندي، راحة الصدور، ص ٧٧.

(٣٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ٢٢٤. ابن الأثير، الكامل، ج ١١، ص ٢٦. الراوندي، راحة الصدور، ص ٧٧.

(٣٤) ابن القلانسي، نيل تاريخ دمشق، ص ٢٠٢. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ١٥٦، ١٥٩، ٢١٨، ج ١٠، ص ١١، ٢٥. ابن الأثير، الباهر، ص ٢٢-٢٣.

الوزير نظام الملك ودوره في الإقطاع العسكري:

ومع تولي الوزير نظام الملك الطوسي الوزارة للسلطانين ألب أرسلان (٤٥٥-٤٦٥هـ / ١٠٦٣-١٠٧٢م) وملكشاه (٤٦٥-٤٨٥هـ / ١٠٧٢-١٠٩٢م) شهد الإقطاع العسكري تحولاً مهماً عما كان عليه في العصر البويهى وأوائل العصر السلجوقي، تمثل هذا التحول برفع الإقطاع إلى مقام مؤسسة تديرها الدولة وتنتفع بها، والتحول في بنية الجيش السلجوقي من الاعتماد على القبائل التركمانية إلى نظام الغلمان (المماليك الأرقاء)، وبهدف توفير موارد مالية لتغطية احتياجات الجيش السلجوقي جرى تعميم الإقطاع ليشمل كل أرجاء الإمبراطورية السلجوقية المترامية الأطراف، وهذا ما حدا بالمؤرخ عماد الدين الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م) أن يربط نشأة الإقطاع العسكري بالوزير نظام الملك بقوله إن نظام الملك أدرك عند توليه الوزارة: "... أن الملك قد اختل نظامه، والدين قد تبدلت أحكامه في أواخر دولة الديلم (البويهيين)، وأوائل دولة الترك (السلاجقة)، وقد خربت الممالك بين إقبال هذه وإدبار تلك، وقد أفقرت البلاد وأقوت، واستولت الأيدي العادية عليها وتقوت... وكانت العادة جارية بجباية الأموال وصرفها إلى الأجناد، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع، فرأى نظام الملك أن الأموال لا تحصل من البلاد لاختلالها، ولا يصح فيها ارتفاع (وارد) لاعتلالها، ففرقها على الأجناد إقطاعاً، وجعلها لهم حاصلاً وارتفاعاً، فتوفرت دواعيهم على عمارتها، وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حالة من حليتها..." (٣٥).

ومن اللافت للنظر أن نسبة نشأة الإقطاع العسكري في التاريخ الإسلامي للوزير نظام الملك التي أكدها العماد الأصفهاني، وأخذ بها آخرون جاءوا بعده كصدر الدين الحسيني (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م) (٣٦)، وابن العديم (ت ٦٦٠هـ / ١٢٦١م) (٣٧)، وتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ / ١٣٦٩م) (٣٨)، والمقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) (٣٩)، لم يزعم النظام نفسه أنها من ابتكاره، وإن كان لا يعترف بذلك من قبل.

وهذا يثير جملة من التساؤلات حول طبيعة الدور الذي نهض به الوزير في هذا المجال، وما التطورات التي طرأت على الإقطاع العسكري في عصر سلطان السلاجقة الثالث ملكشاه، مقارنة بما كان عليه في الفترات السابقة؟.

(٣٥) البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ٦٠.

(٣٦) الحسيني، زبدة التواريخ، ص ٦٨.

(٣٧) كمال الدين عمر بن أحمد بن جرادة ابن العديم (ت ٦٦٠هـ / ١٢٦١م)، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج ١١، تحقيق: سهيل زكار، دمشق، ١٩٨٨م، ج ٥، ص ٢٤٩٩. وسيشار له لاحقاً: ابن العديم، بغية الطلب.

(٣٨) تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ / ١٣٦٩م)، طبقات الشافعية الكبرى، ج ١٠، القاهرة، ١٩٦٨م، ج ٤، ص ٣٢٦. وسيشار له لاحقاً: السبكي، طبقات الشافعية.

(٣٩) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، ج ٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٦م، ج ١، ص ١٥٣-١٥٤. وسيشار له لاحقاً: المقريزي، الخطط.

والوزير الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي (٤٠٨-٤٨٥هـ / ١٠١٧-١٠٩٢م) الشهير بنظام الملك^(٤٠)، بدأ حياته الإدارية موظفاً غزنوياً، شب على التقاليد الإدارية للسامانيين* في خراسان، وهو سليل أسرة تنتمي إلى طبقة ملاك الأرض الخراسانيين، فكان والده دهقاناً في طوس^(٤١)، موطن نظام الملك، وساهم الوزير بدور مهم في توطيد سلطة السلاجقة في المشرق في عهد السلطانين ألب أرسلان وملكشاه لمدة تسعة وعشرين عاماً (٤٥٥-٤٨٥هـ / ١٠٦٣-١٠٩٢م) قضى منها أربع عشرة سنة وزيراً للسلطان ألب أرسلان وخمس عشرة سنة وزيراً لولده ملكشاه^(٤٢)، ونتيجة لقابلياته الإدارية الفذة، وقلة خبرة السلاجقة الأتراك في هذا المجال، تصاعد نجمه في عصر السلطان ألب أرسلان، الذي عهد إليه بتنشئة ولده ملكشاه^(٤٣)، وبسبب صغر سن الأخير حين توليه السلطنة استحوذ الوزير على الإدارة بشكل كامل، وكان ملكشاه يدين لنظام الملك في قدرته على فرض هيئته على أمراء العائلة الآخرين، وإنجاز الفتوحات الواسعة للسلاجقة والامتداد الشاسع لإمبراطوريتهم شرقاً وغرباً، وفي سنة ٤٦٥هـ / ١٠٧٢م منحه السلطان ملكشاه لقب أتابك^(٤٤)، ورد إليه أمور الدولة كلها صغيرها وكبيرها، وأقطعته إقطاعاً زائداً مدينة طوس^(٤٥).

(٤٠) حول ترجمته انظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ٦٤-٦٨. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٠٤-٢٠٦. ابن شمس الدين أحمد بن محمد خلكان (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٦، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ج ٢، ص ١٢٨-١٣١. وسيشار له لاحقاً: ابن خلكان، وفيات. السبكي، طبقات الشافعية، ج ٤، ص ٣٠٩-٣٢٩. ابن العديم، بغية الطلب، ج ٥، ص ٢٤٧٨-٢٥٠١. هندوشاه بن صخر النخجواني (ألفه سنة ٦٢٤هـ / ١٢٢٦م)، تجارب السلف، الفصل الخاص بنظام الملك الطوسي، ترجمه عن الفارسية: أحمد ناجي القيسي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع ٤٤، ص ١٩٦١، ص ١٧٣-١٩٦. وسيشار له لاحقاً: النخجواني، تجارب السلف. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، سير أعلام النبلاء، ج ٢٣، تحقيق: إبراهيم الزبيق وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٩٠، ٧-١٩٩٢م، ج ١٩، ص ٩٤-٩٦. وسيشار له لاحقاً، الذهبي، سير أعلام النبلاء.

* للمزيد من التفاصيل حول الدولتين السامانية والغزنوية. انظر: بارتولد، تركستان، ص ٣٨٩ وما بعدها.

(٤١) Lambton, A., Dinkan, E.I. 2, p.253-254. وطوس: مدينة في خراسان قريبة من نيسابور. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٤، ص ٥٥-٥٦. لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ٤٣٠-٤٣١.

(٤٢) النخجواني، تجارب السلف، ص ١٩٤.

(٤٣) ابن العديم، بغية الطلب، ج ٥، ص ٢٤٧٨-٢٥٠١. ابن خلكان، وفيات، ج ١، ص ٣٩٦.

(٤٤) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٨٠. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج ٨، ص ١٦٢. ابن خلدون، العبر، م ٣، ص ٤٧٢. والأتابك لفظ تركي مركب من مقطعين "أتا" بمعنى أب، و"بك" بمعنى أمير أو سيد، فيصبح بمعنى الأب الأمير أو الأمير الوالد، ومعناها اصطلاحاً في العصر السلجوقي مريو أبناء السلاطين، وتطور مدلول اللقب في العصر المملوكي ليطلق على قائد الجيش، أو مقدم عساكر المملكة. انظر: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣م، ج ٦، ص ٢٥. وسيشار له لاحقاً: القلقشندي، صبح الأعشى. ابن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص ١٣٣-١٣٤. الباشا حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والآثار، ط ١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧م، ص ١٢٢. وسيشار له لاحقاً: الباشا، الألقاب الإسلامية.

Cahen C. Atabak, E.I.², vol. 1, pp.731-732. Ayalon, D. "Atabak, Al Askir", E.I.², vol. 1, pp.32.

(٤٥) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٩-٣٠، ٨٠. سبط ابن الجوزي، الحوادث الخاصة بتاريخ السلاجقة، ص ١٦٢.

ساهم نظام الملك بدور هام في توطيد أركان السلطنة السلجوقية، وقيادة الجيوش بنفسه^(٤٦)، وقمع الخارجين على أولياء نعمته السلاطين^(٤٧)، وقمع تمردات أمراء البيت السلجوقي^(٤٨)، وإخماد الفتن التي قامت بها القبائل التركمانية^(٤٩).

وعلى الصعيد الفكري قام بجهود مهمة في ترسيخ سيادة المذهب السني، ومقاومة نشاط الشيعة الإسماعيلية النزارية، ووظف جهود علماء السنة الأحناف والشافعية على وجه الخصوص^(٥٠)، للدعوة إلى نشر المذهب السني بإنشاء سلسلة من المدارس التي عرفت بالنظاميات نسبة للوزير نظام الملك، في حواضر السلطنة السلجوقية الكبرى في بغداد ونيسابور وهراة وأصفهان^(٥١)، اشتهرت بدورها في خدمة السياسة السنية للسلاجقة من جهة، ومن جهة أخرى تخريج جيل من الموظفين الأكفاء لإدارة شؤون السلطنة المترامية الأطراف^(٥٢).

إن النفوذ الواسع الذي تمتع به نظام الملك، وجهوده السياسية والفكرية والإدارية كانت وراء تأكيد الكثير من الباحثين على تعاظم المؤثرات الفارسية في النظم السياسية والإدارية عند السلاجقة والأتراك^(٥٣)، وإن من ينعم النظر في قراءة نظم ومؤسسات السلطنة السلجوقية، وحصيلة تجربتهم السياسية والإدارية لا ينكر وجود تحالف

(٤٦) البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ٢٩. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١٣-١٤.

(٤٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ٣٨. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٧٨، ١٣٧-١٣٨، ١٥٨-١٦٢، ٢١٤. سبط ابن الجوزي، الحوادث الخاصة بتاريخ السلاجقة، ص ١٦٤، ٢٠٦، ٢٣٠-٢٣٣، ٢٣٧. الراوندي، راحة الصدور، ص ١٢٦-١٢٧. الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ص ٥٦-٥٧. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٥.

(٤٨) البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ٢٩، ١٤٨. الراوندي، راحة الصدور، ص ١٢٦-١٢٧. الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ص ٧٦.

(٤٩) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١٦٣-١٦٤. سبط ابن الجوزي، الحوادث الخاصة بتاريخ السلاجقة، ص ١٦٤.

(٥٠) أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (ت ٥٧١هـ / ١١٧٥م)، تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، دمشق، ١٣٤٧هـ، ص ١٠٨-١٠٩. وسيشار إليه لاحقاً: ابن عساكر، تبين كذب المفترى. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٣٣. جولد زيهير. العقيدة والشرعية في الإسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ١٢١. وسيشار له لاحقاً: جولد تسهير، العقيدة والشرعية. عبد المجيد أبو الفتوح بدوي، التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ١٠٨-١١٦. وسيشار له لاحقاً: بدوي، التاريخ السياسي والفكري.

(٥١) كاهين، الكيان السياسي، ص ٢٢٥-٢٢٦. واط، الفكر السياسي الإسلامي، ص ١٠٤.

(٥٢) أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي (ت ٥٢٠هـ / ١١٢٦م)، سراج الملوك، المكتبة المحمودية، مصر، ١٩٣٥م، ص ٢٣٧. وسيشار له لاحقاً: الطرطوشي، سراج الملوك. الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ص ٦٧-٦٨. القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٤١٢-٤١٣. ابن خلكان، وفيات، ج ٥، ص ٢٨٧.

(٥٣) بارتولد، تركستان، ص ٤٥٥-٤٥٦. عباس إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ترجمة: أحمد كمال حلمي، مطبوعات الجامعة، الكويت، ١٩٨٤م، ص ٣٧-٣٨. وسيشار له لاحقاً: إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة.

Bosworth, C.E., The Political and Dynastic History of the Iranian world (A.D 1000-1217) in Cambridge History of Iran edited by J.A.Boyle, London, vol.5, 1968, p.145. Lambton, A.K.S, The Administration of the Sanjar's Empire, B.S.O.A.S. vol. XX, 1957, pp.367-388.

بين المنظومتين العسكرية التركية والإدارية الفارسية^(٥٤)، ويُعد النظام خير ممثل لطبقة الإداريين الفرس، ونجح إلى حد بعيد، بكسب ثقة سلاطين السلاجقة، وساعده في ذلك فترة وزارته الطويلة، والموارد المالية الضخمة المتاحة في متناول يده، إذ كان يخصص له كوزير عشر واردات خزينة الدولة المركزية^(٥٥)، وكان ينفق منها على ضوء تقديرات معاصرة - حوالي (٦٠٠) ألف دينار على العلم والعلماء^(٥٦)، مما أتاح له أن يجمع حوله مجموعة من الخبرات والكفايات الإدارية جُلبهم من الخراسانيين، ويؤسس جيشاً خاصاً به من الرقيق الأتراك وصل عدده إلى سبعة آلاف مملوك^(٥٧)، إضافة إلى عدد من الأبناء تولوا مناصب هامة، وتقلدوا الإدارة لمدة تزيد عن العشرين عاماً بعد وفاته^(٥٨).

وما يهمننا في هذا المجال الجهود المنسوبة لنظام الملك في نشر نظام الإقطاع العسكري، ومرجعنا الرئيسي للإشارات المتوفرة في المصادر الأولية - على قلتها - وكتاب (سياست نامه) سير الملوك الذي صنفه نظام الملك في أخريات حياته بناء على طلب السلطان ملكشاه بهدف كشف عوامل الخلل في المملكة، وإظهار المساوئ التي وجدت طريقها إليها، واقتراح الوسائل الناجعة لعلاجها وقد كتبها نظام الملك سنة ٤٨٤هـ/١٠٩٠م، ونالت الرسالة التي كتبها النظام رضى السلطان من بين ثلاث رسائل أخرى عرضت على السلطان، وقرر اتخاذها منهجاً للعمل يسير عليه^(٥٩).

وبسط النظام في كتابه خلاصة تجربته السياسية والإدارية خلال فترة وزارته الطويلة، وعالج فيه جملة من الموضوعات حول قواعد السياسة وأصول الحكم والإدارة والمذاهب والجيش والإقطاع وأمور البلاط. إن أهمية الكتاب تنبع من كونه وثيقة تاريخية في المرتبة الأولى من الأهمية تشرح المنهاج الذي يجمع بين قوة الترك، وأساليب الإدارة عند الفرس^(٦٠)، خصوصاً أن مصنفها وزير مارس الحكم والإدارة لفترة طويلة، واقتنر اسمه بعدد من الأعمال المهمة وفي مقدمتها توظيف التركمان في الجيش، وإسناد الإدارة للفرس، ورفع نظام

(٥٤) بارتولد، تركستان، ص ٤٥٥-٤٥٦. أقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص ٣٧-٣٨.

(55) Lambton, Landlord, p.44..

(٥٦) الطرطوشي، سراج الملوك، ص ٦٧-٦٨. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١٣.

(٥٧) ابن العديم، بغية الطلب، ج ٥، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٥٨) ابن العديم، بغية الطلب، ج ٥، ص ٢٤٩. البنداري، راحة الصدور، ص ٢١٤، ٢٣٤، ٢٥٥-٢٥٦، ٢٩٩. النخجواني، تجارب السلف، ص ١٨٢-١٨٣، غياث الدين خواندмир (ت ١٢٩٠هـ/١٢٩١م)، دستور الوزراء، ترجمه عن الفارسية: حربي سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ١٩٨٠م، ص ٢٦٧-٢٦٩. أقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص ٤٠٧.

(٥٩) نظام الملك الطوسي، سياست نامه (سير الملوك)، ترجمه عن الفارسية: يوسف بكار، ط ٢، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ١٩٨٧م، ص ٤٣-٤٤. وسيشار له لاحقاً: نظام الملك، سياست نامه. سعد زغلول، سياست نامه لنظام الملك الطوسي، مجلة تراث الإنسانية، م ٩، ع ٢، (د.ت)، ص ١٧١-٢١٢.

(٦٠) كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ٣٥٠. بارتولد شبولر، إيران تراثها المستمر ضمن غرينباوم، الوحدة والتنوع، ص ٢٧٦-٢٧٧. هاملتون جب، تفسير جديد للتاريخ الإسلامي، ضمن كتاب: دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عباس وآخرون، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٣١.

الإقطاع إلى مقام مؤسسة تديرها الدولة، وإرساء قواعد التحالف بين القلم السني والسيف التركي بإنشاء المدارس النظامية، والتتديد بخطر الدعوة الباطنية التي انتشرت في زمانه.

وربما من أكثر الأمور التي أكسبت الكتاب أهميته، والتي كانت حافزاً للنظام لتأليف كتابه وعيه بالمشكلات التي بدأت تبرز في عصر السلطان ملكشاه وتحليله العميق لها، وكشف مواطن الخلل، ونظرته الانتقادية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عصره^(٦١)، وما يهمننا بشكل خاص معالجته للموضوعات المتصلة بالجيش والإقطاع والرقابة^(٦٢).

إن غالبية الباحثين الذين تصدوا لدراسة الإقطاع العسكري في العصر السلجوقي، يتعاملون مع ما جاء في الكتاب على أنه الأساس الذي قام عليه الإقطاع في هذا العصر، أو على الأقل يعكس التطبيق العملي، وبالتالي يعطون لتوجيهات نظام الملك الدور الرئيسي في ذلك^(٦٣)، بينما نجد البعض الآخر أكثر تحفظاً، فالأستاذ الدوري، ومع أنه لم يتناول بالدراسة المفصلة الإقطاع في العصر السلجوقي مقارنة بما كتبه عن الإقطاع البويه^(٦٤)، فهو يعطي لتراث البويهيين في الإقطاع العسكري، ونظرة السلاجقة القبلية للأرض كملكية مشتركة الدور الحاسم في الإقطاع العسكري في العصر السلجوقي، ومع هذا لا ينكر توجيهات نظام الملك في نشر الإقطاع العسكري، وتحديد مفهومه^(٦٥)، ويتفق مع لامبتون (A.K.S., Lambton) في أن هناك أكثر من صنف من الإقطاع في العصر السلجوقي، أكثرها انتشاراً الإقطاع العسكري^(٦٦).

وأما كلود كاهين (C., Cahen) فيرى أن ما أورده عماد الدين الأصفهاني عن الإقطاع ينطبق على ما جرى للإقطاع من تغيير وتعديل بعد الوزير نظام الملك، فالأصفهاني صنف كتابه في العصر الذهبي للإقطاع

(٦١) نظام الملك، سياست نامه، ص ٥٧، ٢٠٢، ٢٠٤، ١٩١-٢٠٠، ١٩٦. وللمزيد من التفاصيل حول أهمية الكتاب كوثيقة تاريخية لدراسة العصر السلجوقي، والعصور السابقة وأهميته كمصدر تاريخي لدراسة النظم السياسية والإدارية والاقتصادية للعصر السلجوقي. انظر: عليان الجالودي، قراءة تاريخية لكتاب سياست نامه (سير الملوك) للوزير نظام الملك الطوسي. مجلة الندوة، عمان، السنة ٨، ع ٤٤، رجب ١٤١٨هـ/ تشرين ١٩٩٧م، ص ٧٧-٩٥.

(٦٢) انظر الفصول (الخامس، السابع، الثاني عشر، الثالث والعشرون، الرابع والعشرون، السادس والعشرون، الحادي والثلاثون، السابع والثلاثون) من كتابه سياست نامه.

(٦٣) طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، ص ٢١. بارتولد، تركستان، ص ٤٥٤-٤٥٧. أشتور، التاريخ الاقتصادي، ص ٢٧٥-٢٧٦. أحمد، محمد حلمي، الخلافة والدولة في العصر العباسي، ص ٢٠٣ وما بعدها. سعد زغلول عبد الحميد، سياست نامه، مجلة تراث الإنسانية، م ٩، ع ٢، ص ٢٠٦-٢٠٩. حسين أمين، نظام الحكم في العصر السلجوقي، مجلة سومر، بغداد، م ٢٠، ج ١-٢، ١٩٦٤م، ص ٢٠٩-٢٢٦. سالم بن حميش، الغزالي بين فكر القطيعات وسياسة الإقطاع، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ٥٦-٥٧، أيلول - تشرين أول، ١٩٨٨م، ص ٦١-٦٣. خضر الدوري، لمحات من حياة طبقة الفلاحين في العراق الوسيط، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، ع ٢، تشرين ١٩٧١م، ص ١٢٧. العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٣٨ وما بعدها.

(٦٤) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٤٦-٥٣. نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، ص ٢٥٩-٢٦٣.

(٦٥) الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، ص ٢٦٣.

(٦٦) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص ٩٥. لامبتون، نظرات في الإقطاع، ص ٢٨٣-٢٨٩.

الحربي، وتعرض فيه لمسائل نظرية لا لما جرى عملياً زمن الوزير نظام الملك^(٦٧). ويرى دور النظام يتمثل في تحسين نظام الإقطاع العسكري عما كان عليه الحال في العصر البويهى، ويحدد إنجازاته في تخصيص إقطاعات لصغار الأمراء بهدف إرضائهم، وتعميق فكرة الولاء للدولة للحيلولة دون تمردهم، ووقف الأعمال التخريبية للقبائل التركمانية، وحملهم على التخلي عن فكرة العائلة والتحول إلى سلطة الحاكم الفرد^(٦٨).

ويطلق باحث آخر تعميماً مؤداه بأن الإقطاع العسكري في العصر السلجوقي شبيه بالإقطاع البويهى^(٦٩)، ووصل الأستاذ الجنحاني في أحدث دراسة نشرت حول هذا الموضوع أمكنني الاطلاع عليها إلى استنتاج مؤاده أن إقطاعات سلاطين السلاجقة الأوائل أقرب إلى إقطاعات التملك، وبعض منها لا علاقة له بالإقطاع العسكري^(٧٠).

إن هذا التفاوت في النظرة إلى تقييم إنجازات نظام الملك وأعماله في هذا المجال من قبل الباحثين هو ما حفز الباحث لإعادة قراءة ما كتب على ضوء الإشارات الأخرى في مصادر العصر السلجوقي، فمن المعروف أن السلطنة السلجوقية، وصلت إلى أقصى اتساع لها في عهد السلطان ملكشاه، وامتدت رقعتها لتشمل البلاد الممتدة بين حدود الصين شرقاً، إلى أنطاكية غرباً، ومن بحيرة خوارزم شمالاً، إلى حدود اليمن جنوباً، وانضوت تحت حكم ملكشاه أقاليم ما وراء النهر وفارس، وبعض أقاليم آسيا الصغرى والعراق وبلاد الشام^(٧١)، وهذا استدعى من نظام الملك أن يضع في صدارة أولوياته، فكرة إنشاء جيش نظامي قائم على نظام الغلمان (الرقيق) يحمي هذه الإمبراطورية الشاسعة، ويحفظ لها وحدتها وتماسكها، خصوصاً أن الجيوش السلجوقية تتألف من القبائل التركمانية التي تنتمي إلى الأربعة والعشرين بطناً من بطون الغز الذين رافقوا موجة الانسحاب السلجوقي، والتي ظلت أساس التفوق العسكري للسلاجقة لفترة من الزمن، ومع تقدمهم غرباً انضمت إليهم مجموعات من الأكراد والفرس والديلم والعرب^(٧٢) ومع نجاحهم في إنشاء دولة مركزية متسعة الأرجاء لم يعد الاعتماد على القبائل التركمانية مجدياً لأسباب كثيرة في مقدمتها طبيعتها البدوية القائمة على الغزو والترحال، ومن الطبيعي

(٦٧) كاهين، تطور الإقطاع الإسلامي، ص ٢١٨.

(68) Cahen, The Turkish Invasion: The Selchökids: Kenneth M. Setton, A History of the Crusades, London, 1969, vol.1, pp.151-159.

(٦٩) فؤاد، الإقطاع الشرقي، ص ١٦٨-١٧١.

(٧٠) الحبيب الجنحاني، الإقطاع في المجتمع العربي الإسلامي المفهوم والممارسة، مجلة عالم الفكر، الكويت، م ٣١، ع ٢، أكتوبر - ديسمبر، ٢٠٠٢م، ص ١٠٨.

(٧١) شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، دول الإسلام، تحقيق: فهمي محمد شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ج ١، ص ١٠. وسيشار له لاحقاً: الذهبي، دول الإسلام. أرمينوس فامبري، تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، ترجمه: أحمد محمود الساداتي، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٢. وسيشار إليه لاحقاً: فامبري، تاريخ بخارى. أشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص ٢٧٣.

(٧٢) نظام الملك، سياست نامه، ص ١٢٦. ابن العديم، زبدة الحلب في تاريخ حلب، ج ٢، تحقيق: سامي الدهان، دمشق، ١٩٥٤م، ج ٢، ص ١٠. وسيشار له لاحقاً: ابن العديم، زبدة الحلب.

أن تتأصل فيهم صفات الحرب والخشونة لطول ممارستهم لحياة البداوة، وفقدانهم روح الانضباط، وعدم الرغبة في الانضواء تحت قيادة مركزية، وانحيازهم لحركات العصيان والتمرد التي يقوم بها أمراء العائلة السلجوقية^(٧٣). وكان إلى جانب السلطان طغرلبيك في معركة داندنقان في الصحراء بين سرخس ومرو في شهر رمضان سنة ١٠٣٩/هـ التي أحرزوا فيها انتصاراً حاسماً على قوات السلطان مسعود الغزنوي ستة عشر ألف فارس^(٧٤)، وكان برفقته عندما بدأ التوسع على حساب ممتلكات الخلافة العباسية مائة وعشرون ألفاً من الترك والغز والأعاجم والكرد والديلم وغيرهم من الأجناس^(٧٥)، وكان السلاجقة عند دخولهم نيسابور سنة ١٠٣٩/هـ ١٠٣٧م على ما يذكر البيهقي (ت ٤٧٠/هـ ١٠٧٧م) - الذي تربى على التقاليد الملكية في البلاط الغزنوي - كأنهم جماعة من الغوغاء لا نظام لهم وكان من يريد التحدث لطغرلبيك يتجرأ ويتحدث إليه^(٧٦). وارتكبت المجموعات الغزية كثيراً من أعمال السلب والنهب^(٧٧)، وهذا يتنافى مع مفهوم الدولة المركزية التي يتطلع إليها سلاطين السلاجقة بعد نجاحهم في إلحاق الهزيمة بالغزنويين أقوى الدول السنية في مشرق العالم الإسلامي آنذاك ونجاحهم في كسب رضا الخليفة العباسي السني في بغداد القائم بأمر الله (٤٢٢-٤٦٧/هـ ١٠٣٠-١٠٧٤م)، الذي أبدى عدم رضاه عن أعمال السلب والنهب، وتماديهم في القتل وتخريب البلاد، ومن بينها المظالم التي ارتكبتها الغز في مدينة أصفهان سنة ٤٤٢/هـ ١٠٥٠م، وقتل أعداد غفيرة من سكانها وإغلاق مسجدها، مما أثار الرعب في قلوب أهل العراق^(٧٨)، وما ارتكبه سنة ٤٤٥/هـ ١٠٥٣م في مدينة حلوان من قتل وسلب^(٧٩)، فأرسل لهم الخليفة أقصى قضاته الفقيه أبا الحسن الماوردي بعد أن استغاث به الأهالي ليضع حداً لحوادث السلب والنهب التي تقوم بها القبائل الغزية^(٨٠).

واقترن التوسع السلجوقي في العراق بأعمال السلب والنهب التي قامت بها الجماعات الغزية^(٨١)، التي دخلت بغداد سنة ٤٤٧/هـ ١٠٥٥م. فنهب الغز درب يحيى ودرب سليم، ونهبت الرصافة وترب الخلفاء^(٨٢)، وكان العجم

(73) Cahen, The Turkish Invasion, pp. 142-144.

(٧٤) البيهقي، تاريخ بيهقي، ص ٦٨٣. وللمزيد من التفاصيل عن المعركة انظر: البيهقي، تاريخ البيهقي، ص ٦٦٣. الراوندي، راحة الصدور، ص ١١٣. بارتولد، تركستان، ص ٤٤٨-٤٤٩.

(٧٥) ابن العديم، بغية الطلب، ج ٣، ص ١٣٤٨.

(٧٦) البيهقي، تاريخ بيهقي، ص ٦٠٤.

(٧٧) ابن العبري، تاريخ الأزمنة، ص ٩٥، ٩٩، ١٠٣.

(٧٨) أبو المظفر يوسف بن قزوغلي التركي سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤/هـ ١٢٥٦م)، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان (مخطوط)، مكتبة أحمد الثالث، إسطنبول، ج ١٢، مكتبة مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، ص ١١ب-١٧ب.

(٧٩) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٧.

(٨٠) البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ٢٨. ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٦٠٩-٦١٠. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٥٠.

(٨١) كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ٢٤٠.

(٨٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٦٥. ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٦١٢. ابن خلدون، العبر، ج ٣، ص ٤٥٩-٤٦٠. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٦٦.

من أصحاب السلطان يفتحون الدكاكين نهراً وينهبون الأموال مما أخاف الناس^(٨٣)، ولم تقتصر أعمال النهب على بغداد فيما يبدو، إذ انتشر الغز في سوادها "فنهبوا من الجانب الغربي من تكريت إلى النيل، ومن الشرق إلى النهروانات وأسافل الأعمال وأسرفوا بالنهب مما أسهم في خراب السواد وهروب أهله"^(٨٤)، ولم يترك الغز كما يذكر مؤرخهم أنو شروان "لم يتركوا ورداً إلا سفهوه، ولا حسناً إلا شوهوه، ولا ناراً إلا أرشوها، ولا داراً إلا شعثوها، ولا عصمة إلا رفعوها، ولا وصمة إلا وضعوها... فما جاءوا إلى بلد إلا ملكوا مالها، وأرعبوا ساكنيها، وأسكنوها الرعب..."^(٨٥).

وفي سبيل دمج القبائل التركمانية في جسم المجتمع الذي عاشوا فيه، وتشجيعهم على التخلي عن عاداتهم في السلب والنهب، جرى منحهم أراضي رعوية، وتوزيعهم على مناطق حدودية لتأمين حدود الدولة، ومنح رؤسائهم إقطاعات واسعة مناسبة للرعي ليعيشوا فيها شبه مستقلين^(٨٦)، فمنح السلطان طغرل بك شقيقه إبراهيم ينال وجماعة اليناليين الذين برفقته مدينة الموصل وأعمالها وأعطاه عشرين ألف دينار^(٨٧)، ومنح الأميرين التركمانيين بوقا وناصغلي ديار بكر^(٨٨)، وأقطع السلطان ملكشاه سنة ١٠٨٥/هـ ١٠٨٥م أرتق بن أكسب التركماني زعيم جماعة الدوغرمن التركمان إقطاعاً على أطراف الجزيرة الفراتية، مقابل خدماته للسلطان في الأناضول والجزيرة الفراتية^(٨٩).

وبسبب اتساع السلطنة، وسلوك الغزو الذي تعودت عليه المجموعات التركمانية، وتقلبها في ولائها استدعى الأمر ومنذ عهد السلطان ملكشاه وبتوجيه من نظام الملك التحول إلى نظام المماليك الأرقاء (الغلمان) أساساً للمؤسسة العسكرية، ودخلت الجيش السلجوقي عناصر جديدة مؤلفة من الخوارزميين والديلم والأعاجم (الفرس) والأكراد والكرج والأتراك الخرخية والشبانكاريين*، إلى جانب الأتراك الغز** . إلى جانب القبائل الغزية، التي بقيت قوة ضاربة في الجيش السلجوقي، وخصص للسواد الأعظم منها إقطاعات في جميع أنحاء السلطنة السلجوقية^(٩٠). بالإضافة إلى مجموعات أخرى من الجند لم تحصل على إقطاعات وإنما تتقاضى رواتبها على

(٨٣) سبط ابن الجوزي، الحوادث الخاصة بالسلاجقة، ص ٣٠.

(٨٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٢٩. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٦٦. ابن خلدون، العبر، ج ٣، ص ٢١٣.

(٨٥) البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ١١.

(٨٦) Cahen, The Turkish Invasion, p. 158.

(٨٧) غرس النعمة، عيون التواريخ، ص ٦٨.

(٨٨) ابن الأزرقي الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ١٦١. ولمزيد من التفاصيل عن إقطاعات السلاجقة انظر: سليمان خرايشة، الإقطاع السلجوقي في بلاد الشام، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، م ٢٢ (أ)، ك ١، ١٩٩٥م، ع (٦)، الملحق، ص ٣٤٣٦ وما بعدها. وسيشار لهذه المقالة: خرايشة، الإقطاع السلجوقي.

(٨٩) سبط ابن الجوزي، الحوادث الخاصة بتاريخ السلاجقة، ص ٢٣٥.

* نسبة إلى شبانكاره أحد أقاليم بلاد فارس. لسنرانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ٣٢٥.

** ابن العديم، زبدة الحلب، ج ٢، ص ١٠. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٧، ص ١٩.

(٩٠) نظام الملك، سياست نامه، ص ٢٠٩-٢١٠. البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ٥٥-٥٦. الحسيني، زبدة التواريخ، ص ٨٤-٨٥.

شكل مخصصات نقدية (رزقات، عطايا، بيستكاني) تسلم لهم مرتين سنوياً وبحضور السلطان، مما يبعث على المودة والألفة والاتحاد بينهم، ويفضي إلى بذل أقصى الجهود أثناء الخدمة العسكرية، والثبات في القتال على حد قول نظام الملك^(٩١). هذا إلى جانب دفعات إضافية تدفع عند إحراز انتصارات باهرة أو تنصيب سلطان جديد يتولى دفعها رئيس ديوان الجيش، وهو العارض استناداً على سجلات مقيد فيها أسماء الجند، ومقدار أعطياتهم، وخلال عمليات العرض (التفتيش) التي يتم فيها استعراض الجند وجاهزيتهم القتالية، والتي يراعى فيها المظهر الجسمي، والسن والأسلحة والتجهيزات والدواب، وتسقط أسماء الكثير من الجنود من السجلات، ويفقدون تبعاً لذلك مرتباتهم أو إقطاعاتهم^(٩٢)، ومثل هذا ما فعل السلطان ملكشاه سنة ٤٧٣هـ / ١٠٨٠م عندما استعرض العسكر، وأسقط منهم سبعة آلاف رجل، فانحازوا إلى شقيقه تكش الذي تقوى بهم وأعلن عصيانه على شقيقه السلطان. وقيل أن نظام الملك قال للسلطان لما أمر بإسقاطهم "إن هؤلاء ليس منهم كاتب ولا تاجر، ولا خياط، ولا من صنعة له غير الجندية، فإذا أسقطوا لا نأمن أن يقيموا رجلاً ويقولوا هذا السلطان.."^(٩٣).

إن ضخامة أعداد الجيش السلجوقي في عهد ملكشاه، تلقي الضوء على مدى العناية والتركيز الذي أولاه سلاطين السلاجقة للجيش باعتباره أساس قوة الدولة، والحفاظ على المكتسبات التي حققوها على امتداد امبراطوريتهم الشاسعة، كما تعكس الدوافع وراء اللجوء إلى نظام الإقطاع العسكري كوسيلة لتأمين وسائل العيش لهذه الأعداد الضخمة، فقد بلغ عدد الأجناد المثبتين في الجرائد الديوانية (سجلات الجند) في عهد ملكشاه (في رواية ٤٦ ألف وفي أخرى ٧٠ ألف فارس) وزعت إقطاعاتهم في سائر أنحاء السلطنة "حتى إذا ما نزلوا في أية ناحية، كانت نفقاتهم وعلوفة دوابهم معدة مهياً"^(٩٤).

وركز نظام الملك على أهمية تنويع الأجناس (الأعراق) التي يتألف منها الجيش السلجوقي، لأن الاعتماد على جنس واحد مدعاة لظهور الأخطار والتخريب والفساد، وعدم الجدية والبلاء في الحرب^(٩٥). والجيش الأنموذج برأيه جيش الأمير محمود الغزنوي، الذي كان مؤلفاً من الترك والخراسانيين والهنود والغزنويين والديالمة، فكان كل فريق يراقب الآخر، ومن الصعوبة أن يتواطأوا جميعاً وفي الحرب، فكانوا ينافسون بعضهم بعضاً وتسمى كل فرقة للتفوق على غيرها^(٩٦).

(٩١) نظام الملك، سياست نامه، ص ٢٠٩-٢١٠.

(92) Bosworth, C.E. The Coming of the Turks in the Islamic World: the Islamic Civilization 950-1150 Edit, D.S. Richards, vol.3, pp. 10-16.

(٩٣) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١١٨.

(٩٤) نظام الملك، سياست نامه، ص ١٨٩-١٩٠. الراوندي، راحة الصدور، ص ٢٠٤-٢٠٥. اليزدي، العرضة في الحكاية السلجوقية، ص ١٣٩-١٤١، ٢٠٩-٢١٠.

Lambton, A.K.S., The Internal Structure of the Saljug Empire, in The Cambridge History of Iran, vol.5, edited by J.A.Boyle, Cambridge University Press, 1968, pp. 230-233.

(٩٥) نظام الملك، سياست نامه، ص ١٤٠.

(٩٦) نظام الملك، سياست نامه، ص ١٤٠-١٤١.

الأشكال الإقطاعية في عهد ملكشاه:

ومن خلال الإشارات المتوفرة بين أيدينا نستطيع أن نحدد الخطوط العامة للإقطاع في عهد السلطان ملكشاه، من خلال التمييز بين الأنواع التالية:

أولاً: الإقطاعات العائدة للعائلة السلجوقية، وهي استمرار للإرث العائلي الذي ساد خلال عصر السلطانين طغرلبيك وألب أرسلان القاضي بتقسيم المملكة بين أفراد العائلة السلجوقية، ومن الأمثلة على هذا النوع من الإقطاع: إقطاع ولاية فارس إلى الأمير قتلخ تكين، وعُمان وكرمان إلى أولاد الملك قاورت وإقطاع تكش شقيق السلطان ألب أرسلان ولايات بلخ وطخارستان، وإقطاع ولاية خراسان للملك عثمان بن داود، ولايات هراة وغور وغرجستان لشقيقه بوري برس^(٩٧)، وهمذان وسأوة لشقيقه الآخر أرسلان أرغون^(٩٨)، وإقطاع آسيا الصغرى لابن عمه سليمان بن قتلمش، وبلاد الشام لشقيقه تاج الدولة تنش سنة ٤٧٠هـ / ١٠٧٧م^(٩٩).

ومقابل هذه الإقطاعات على المقطع أن يؤدي واجبات محددة أهمها الاعتراف بالتبعية للسلطان والتمثلة بالخطبة له على المنابر وسك اسمه على النقود، والمشاركة في القتال إلى جانب السلطان، إضافة على ضبط الأمن والنظام داخل إقطاعه، وتحصيل الضرائب، والقيام بالالتزامات الإدارية كاملة باعتباره ممثلاً للسلطان ضمن حدود الإقطاع.

ثانياً: الإقطاع الإداري، وهي الإقطاعات المخصصة لكبار الأمراء من خارج العائلة السلجوقية، ممن تربوا في الدركاه (البلاط السلطاني) وتدرجوا ضمن فئة الغلمان، حتى أصبحوا أمراء كباراً، ويندرج تحت هذا النوع إقطاع بيت المقدس للأمير ارتق بن أكسب التركماني^(١٠٠)، ومدينة حلب للأمير قسيم الدولة اقسنقر البرسقي، والرها^(١٠١) للأمير عماد الدولة بوزان، وجزيرة ابن عمر^(١٠٢)، والموصل للأمير جركمش، وأنطاكية^(١٠٣) للأمير

(٩٧) الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ص ٥٨، ٦١.

(٩٨) الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ص ٨٤-٨٥.

(٩٩) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج ٨، قسم ١، ص ١٩٧. ابن العديم، زبدة الحلب، ج ١، ص ٦٥-٦٦. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٦٩. الذهبي، العبر، ج ٣، ص ٤٧٤. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١١٩. خرايشة، الإقطاع السلجوقي، ص ٣٤٢٤-٣٤٢٥.

(١٠٠) أبو يعلى حمزة بن أسد ابن القلانسي (ت ٥٥٥هـ / ١١٦٠م)، ذيل تاريخ دمشق، نشر آمدروز، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨م، ص ١٩٥. وسيشار إليه لاحقاً: ابن القلانسي، تاريخ. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ٢٨٤. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٩٦، ١٩٩.

(١٠١) مدينة في الجزيرة الفراتية بين الموصل والشام. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٣، ص ١٢٠-١٢١. لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ١٣٤-١٣٥.

(١٠٢) وهي بلد بالقرب من مدينة الموصل. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٢، ص ١٦٠-١٦١.

(١٠٣) تقع في شمال الشام وهي قسبة العواصم من الثغور الشامية. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ١، ص ٣١٦.

ياغي سان^(١٠٤). ويظهر أن ملكشاه توسع في هذا النوع من الإقطاع حتى إن الراوندي (ت ٦٠١هـ / ١٢٠٤م) يقول: "وأنفذ ملكشاه الولاة وأصحاب الإقطاعات إلى حدود الخطا والختن^(١٠٥)، ونصب كل واحد منهم على مدينة من المدن"^(١٠٦).

ويظهر أن النوعين السابقين من الإقطاع يتداخلان إلى الحد الذي يصعب معه التمييز بينهما، فالأرض المقطعة تتفق مساحتها مع وحدة إدارية، وللمقطع فيها حقوق المقطع والوالي، ويضطلع المقطع بتغطية نفقات الإدارة والجيش من واردات الضرائب في ذلك الإقليم، كما يتمتع بجميع السلطات الحكومية باعتباره نائباً عن السلطان. ويمكن التمييز بينهما مالياً، ففي النوع الأول يبدو إن الملك السلجوقي لا يؤدي للسلطان عوائد مالية، بينما يؤدي الأمير في الإقطاع الإداري جزءاً من وارد الإقليم لخزينة السلطان المركزية^(١٠٧). وما عدا ذلك يشتركان في تقديم ما يحتاجه السلطان من جند خلال الحرب، إضافة للتبعية والولاء، والاعتراف بسيادة السلطان المتمثل بالخطبة والسكة، بينما يستقلان في الإدارة، وفي تقدير الضرائب^(١٠٨).

ويحق للأمير المقطع أن يمنح الإقطاعات الفرعية ضمن حدود إقطاعه، فعلى سبيل المثال أقطع تاج الدولة تنش الأمير ترمش متولي القدس من قبل اتسز بن أوق الخوارزمي سنة ٤٧٥هـ / ١٠٨٢م إقطاع كبير من ضمنه قلعة صرخد^(١٠٩)، كما أقطع الملك تاج الدولة تنش بيت المقدس للأمير أرتق بن أكسب التركماني سنة ٤٧٩هـ / ١٠٨٦م^(١١٠)، وأقطع الأمير جركمش الذي كان مقطوعاً على الموصل من قبل السلطان ملكشاه حصن كيفا^(١١١) في الجزيرة الفراتية لموسى التركماني وجعله نائباً عنه^(١١٢).

وتدريجياً وبتوجيه من نظام الملك تلاشت الفروق بين النوعين السابقين من الإقطاع مع ظهور نظام الأتابكيات، وربما بهدف رعاية حقوق أمراء العائلة السلجوقية الصغار، أو للحد من تمرداتهم وعصيانهم المتكرر على السلطة المركزية، ولضمان ربط الأقاليم بسلطة المركز أصبح من الضرورة وجود أمير من أمراء السلطان الكبار الذين تدرجوا ضمن فئة الرقيق المحررين إلى جانب الأمير باعتباره أتابك للأمير السلجوقي الصغير يتولى تربيته، وإدارة شؤون الأتابكية نيابة عنه إلى أن يصبح الأمير مؤهلاً لتولي إدارتها بنفسه.

(١٠٤) ابن العديم، زبدة الحلب، ج ٢، ص ١٠٢. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٤١-٢٤٢، ٢٥٨. الراوندي، راحة الصدور، ص ٢٠٣.
(١٠٥) تقع في تركستان بين كاشغر ويوزكند. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٢، ص ٣٩٧. لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ٥٣٠-٥٣٢.

(١٠٦) الراوندي، راحة الصدور، ص ٢٠٣.

(١٠٧) البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ٧٢. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ٣٢٣. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٢٠.

(١٠٨) الباز العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٣٣-١٣٤.

(١٠٩) وهي بلد ملاصقة لبلاد حوران من أعمال دمشق، وهي قلعة حصينة. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٣، ص ٤٥٥.

(١١٠) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١٨. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج ٨، ق ١، ص ١٢٨.

(١١١) بلدة تشرف على نهر دجلة بين آمد وجزيرة ابن عمر من ديار بكر. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٢، ص ٣٠٥-٣٠٦. لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ١٤٤، ١٤٥.

(١١٢) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٤١-٢٤٢، ٢٥٨.

وبعد ظهور نظام الأتابكيات من المظاهر الخاصة بالعصر السلجوقي، وله صلة بالإرث التركي الذي جلبه السلاجقة من مواطنهم الأصلية إلى العالم الإسلامي^(١١٣)، وتعود بدايات تطبيقه في العصر السلجوقي إلى أوائل سلطنة ملكشاه، ولعل الوزير نظام الملك هو - على ضوء الإشارات في المصادر - أول من أطلق عليه لقب أتابك عندما فوض إليه السلطان صلاحياته الإدارية والسياسية ليباشرها نيابة عنه سنة ٤٦٥هـ / ١٠٧٢م^(١١٤) ولقبه بالأمرير الوالد.

والأتابكية إمارة يقطعها السلطان إلى أحد خواصه، ويفوضه تربية أحد أولاده، فهو بمنزلة الأب، وجرت العادة أن يزوج السلاطين أمهات أولادهم إلى أولئك الأتابكة، ويكلوا لهم أمر رعاية أولادهم وتنشئتهم، وتدبير شؤون إماراتهم، وإدارتها نيابة عن أولادهم الصغار^(١١٥).

والتفويض الذي يحصل عليه الأتابك من السلطان هو في حقيقة الأمر تفويض من السلطان بجميع صلاحياته السياسية والإدارية والمالية في إدارة تلك الأتابكية نيابة عنه. وفي منشور سلطاني لاحق موجه من السلطان محمد بن ملكشاه (٤٩٨-٥١١هـ / ١١٠٤-١١١٧م)، للأتابك ظهير الدين طغتكين (٤٩٨-٥٢٢هـ / ١١٠٤-١١٢٨م) أتابك دمشق يعود لسنة ٥١٠هـ / ١١١٦م نلاحظ أن التفويض يتضمن تقليد الأتابك "أعمال الحرب والمعاون (جمع معونة) والأخرجة (جمع خراج) والأعشار (جمع عشر)، وسائر وجوه الجبايات، والعروض والأعطاء والنفقة، والأولياء والمظالم والأحكام، واشترط المرسوم عدداً من الشروط الواجب توفرها في الأتابك من جملتها تقوى الله والعدل في الرعية وحملهم بحسن السياسة، وأن يسلك في ذلك مسلكاً وسطاً بين اللين والخشونة، وأن يخص ذوي المشورة، ومعاقبة السفهاء، وذوي العبث والفساد، وإعطاء كل طبقة حقها من قوانين السياسة، وحفظ الثغور، والجهاد في سبيل الله، وتوفير الأمن، وقمع المفسدين وسعة المعاش للرعايا، وحفظ أموال الرعية، وأن يُحسن اختيار العمال والولاة، كما تضمن المنشور الاستمرارية في السنة (العادة) المألوفة، وهي إقامة الخطبة والسكة للسلطان، والتمسك بالولاء للخليفة العباسي"^(١١٦).

ثالثاً: الإقطاعات العائدة لجماعات بدوية تركمانية وكردية وعربية، مرتبطة بضمان الولاء والتبعية أو مقابل خدماتهم للدولة، وكأمثلة عليها إقطاع أرتق بن أكسب التركماني حلون والجبل من قبل السلطان ملكشاه سنة ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م^(١١٧). ثم عاد وأقطعه لاحقاً بيت المقدس سنة ٤٨٤هـ / ١٠٩١م^(١١٨). وإقطاع موسى التركماني

(١١٣) كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ٣٥٧.

(١١٤) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٨٠. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج ٨، ق ١، ص ١٦٢. ابن خلدون، العبر، ج ٣، ص ٤٧٢.

(١١٥) الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ص ١٩٦. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ١٨٩، ٢٣٤.

(١١٦) راجع نص المنشور كاملاً في ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص ١٩٣-١٩٧. وانظر: نصوصاً مشابهة في رسائل الوزير نظام الملك الطوسي التي نشرها عبد الهادي محبوبية، مجلة معهد المخطوطات العربية، م ٧، ع ٢، ١٩٦١م، ص ٢٠-٣٧.

(١١٧) سبط ابن الجوزي، الحوادث الخاصة بتاريخ السلاجقة، ص ٢٣٥.

(١١٨) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص ١٥٩. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ٢٤٨.

حصن كيفا^(١١٩)، وجقبق التركماني خربت^(١٢٠) وإقطاع ناصر الدولة منصور بن مروان الكردي بلدة حربى^(١٢١)، وإقطاع حلب لسالم بن مالك العقيلي سنة ٤٧٩هـ / ١٠٨٦م^(١٢٢).

وما يهمننا في هذا المقام الإشارة إلى سياسة التوطين التي اتبعتها السلطنة السلجوقية في عهد السلطان ملكشاه مع القبائل التركمانية، وبتوجيه من نظام الملك، فيرى النظام إن هذه الجماعات وبسبب سماتها البدوية، وما تسببوا به من اضطراب للدولة غير قادرة على الاستمرار في حياة حضرية مستقرة، وعاداتهم المألوفة في الإغارة على المدن والأراضي الزراعية ونهبها، مما يصعب معه بالتالي إمكانية إخضاعهم للسلطة المركزية، بعد أن تحول السلاجقة من مجرد قبائل غازية إلى دولة مركزية قوية، تشعر بمسؤوليتها تجاه الخليفة العباسي وتجاه الرعايا في حفظ الأمن والنظام، وإقامة العدل ما يرسخ شرعيتهم بنظر رعيته من السنة والخليفة العباسي، كما يتعذر الاستغناء عن هذه القبائل التركمانية بسبب خدماتهم الجليلة التي قدموها للدولة في أول عهدها من جهة، ولانتمائهم القبلي للسلاجقة من جهة أخرى^(١٢٣).

واقترح النظام حلاً لمشكلتهم، وإزالة الوحشة المتولدة في نفوسهم نتيجة لإنشاء الجيش النظامي القائم على نظام الغلمان الأرقاء حلاً جذرياً يتمثل في شقين:

أ- منح رجالهم وخاصة رؤساء العشائر التركمانية الإقطاعات الزراعية بغرض توطينهم واستثمارها كبديل للراتب أو جزء منه. وعلى صاحب الإقطاع أن يعمل ما في وسعه لزيادة الإنتاجية وحفظ الأمن ضمن حدود إقطاعه.

ب- جذب أبناء رؤساء العشائر التركمانية إلى البلاط السلطاني، بهدف تعليمهم وتأهيلهم للانخراط في سلك الإدارة، وذلك بجمع ألف من شبابهم الصغار، وإلحاقهم بالخدمة في القصر ضمن مجموعة الغلمان، وتنشئتهم على سبل العيش المترفة، حتى تتولد لديهم القناعة بأن استمرار هذا النمط المرفه من العيش منوط ببقاء سيادة السلطان، ويتبع هذا الألف ألوف غيرهم. والمحصلة النهائية ظهور جيل من التركمان يرغب في حياة الاستقرار والتحضر^(١٢٤). وإذا ما دعت الحاجة فإنه يمكن اختيار خمسة آلاف أو عشرة آلاف منهم ليقوموا بالخدمة الدائمة في القصر السلطاني على طريقة الغلمان فترتبط

(١١٩) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٢٤١-٢٤٢، ٢٥٨.

(١٢٠) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ٢١٠-٢١١. وخرتبرت وهو الحصن المعروف بحصن زياد في أقصى ديار بكر من بلاد الروم. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٢، ص ٤٠٧. لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ١٤٩.

(١٢١) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ٢١٠-٢١١. وحربى بلدة بين بغداد وتكريت. ياقوت الحموي، معجم البلدان، م ٢، ص ٢٧٤. لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ٧٣.

(١٢٢) ابن العديم، زبدة الحلب، ج ٢، ص ١٠١. ابن شداد، الأعلام الخطيرة، ج ٣، ق ٢، ص ٦٣٢. أبو الفداء، المختصر، ج ٢، ص ١٩٧.

(١٢٣) نظام الملك، سياست نامه، ص ١٣١.

(١٢٤) نظام الملك، سياست نامه، ص ١٢٨، ١٨٩-١٩٠. Cahen, the Turkish Invasions, p. 158. بارتولد، تركستان، ص ٤٥٦-٤٥٧.

بذلك مصالحهم بالدولة.

رابعاً: الإقطاع الشخصي مثل الإقطاع المخصص للخليفة العباسي في العراق، والإقطاعات المخصصة للموظفين في الإدارة المركزية، وإدارة الولايات السلجوقية، ولدينا شواهد تعود للوزير الذي يتقاضى مخصصاته ومخصصات الجهاز الإداري الموكل بالإشراف عليه من واردات^(١٢٥) الخزينة السلطانية. فكان الوزير يحصل على عشر واردات الخزينة، كما كان يخصص له إقطاع شخصي، فنظام الملك أقطعه السلطان ملكشاه مدينة طوس، وأضاف لها لاحقاً قلعة من قلاع خراسان^(١٢٦)، ولا نعرف فيما إذا تقاضى بقية الموظفين في الإدارة السلجوقية مخصصاتهم على شكل رواتب نقدية أو إقطاعات.

خامساً: الإقطاع العسكري المخصص للأجناد، ومن المرجح أن هذا النوع من الإقطاع لم يكن موجوداً قبل عهد السلطان ملكشاه، ويعود الفضل للوزير نظام الملك في تعميمه^(١٢٧)، وهو على الأرجح لم يكن معروفاً في العصر البويهى في العراق وبلاد فارس، لأنه لا يوجد بين أيدينا ما يؤكد أن البويهيين خصصوا إقطاعات لسائر الأجناد، وإنما اقتصر إقطاعاتهم على الأمراء وقادة الجيش، وفي عصر السلطان ملكشاه جرى تعميم هذا الشكل من الإقطاع المخصص للأجناد في سائر أنحاء السلطنة السلجوقية، وحسب نص الراوندي بلغ عدد الجند المسجلين في ديوان الجيش ممن خصصت لهم الإقطاعات في سائر أنحاء المملكة حوالي (٤٦) ألف فارس، خصصت لهم الإقطاعات في سائر أنحاء المملكة، والتي يفترض أن تؤمن رواتبهم وعلوفه دوابهم^(١٢٨). وبلغت عبء الإقطاع العائد للأجناد (١٠٠٠) دينار^(١٢٩)، واقتضت حكمة الوزير نظام الملك بعثرة الإقطاعات وتوزيعها في ولايات عدة^(١٣٠)، لضمان تموين الجيوش السلجوقية في مناطق جغرافية متباعدة، مما يسهل حركة هذه الجيوش، وتأمين متطلباتها، وللحيلولة دون ارتباط الجندي بالأرض، وما يستتبع ذلك من نتائج سلبية على روحه القتالية وولائه للسلطان ويسهم في وضع حد للحركات الانفصالية عن السلطة المركزية.

استنتاجات ختامية:

شهد عصر سلاطين السلاجقة الكبار بروز أنواع متعددة من الإقطاع، أقدمها إقطاع الهبة الممنوح للأمراء العائلة السلجوقية، إضافة إلى الإقطاع الإداري، والإقطاعات الممنوحة للقبائل التركمانية، والإقطاع الشخصي،

(125) Lambton, Landlord, p. 44.

(١٢٦) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج ١، ق ١، ص ١٦٢. ابن خلدون، العبر، ج ٣، ص ٤٧٢.

(١٢٧) البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ٦٠. ابن العديم، بغية الطلب، ج ٥، ص ٢٤٩٩. وانظر الكيفية التي اقترحها نظام الملك لتربية غلمان السراي، سياست نامه، ص ١٤٤-١٤٥.

(١٢٨) الراوندي، راحة الصدور، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(١٢٩) الحسيني، زبدة التواريخ، ص ١٦٨.

(١٣٠) البنداري، تواريخ آل سلجوق، ص ٦٠. الحسيني، زبدة التواريخ، ص ٦٨. لاميتون، نظرات في الإقطاع، ص ٢٧٨ وما بعدها.

Lambton, Internal Structure of the Saljuk Empire, pp. 232-243.

والإقطاع العسكري، الذي تعود جذوره للعصر البويهي، إلا أن الفضل في تعميمه وإعطائه الشكل الناضج، وتحديد ملامحه يعود لعصر السلطان ملكشاه وتحديداً لجهود الوزير نظام الملك الطوسي الذي رأى فيه الوسيلة المناسبة لدفع رواتب للأعداد المتزايدة من الجند كما أن اتساع السلطنة لم يرافقه زيادة مطردة في واردات الخزينة من النقد بسبب تناقص وارداتها من ضريبة الخراج المتأتية من الأرض الخراجية نتيجة لخرابها، وبما أنه لا يمكن عملياً فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضريبة المقررة، لذا فإن مصلحة الخزينة تقتضي تعميم الإقطاع العسكري ليشمل قطاعاً عريضاً من الجند، مقابل دفع حصة من وارداتها لخزينة الدولة، وبالمحصلة النهائية توافر دواعيهم على عمارتها^(١٣١).

وعمل نظام الملك على بلورة الإقطاع العسكري، فالإقطاع ما هو إلا وسيلة لدفع رواتب الجند، والمقطع يتمتع بحقوق إدارية واسعة باعتباره جزءاً من الدولة وممثل لها ضمن حدود الإقطاع، وليس له إلا جزء من ريع الأرض، وليس له حق السيادة على رقبة الأرض، ولا حق فرض القنانة (العبودية) على الفلاحين، أو أرواحهم وممتلكاتهم، ويخضع لرقابة السلطة المركزية، وعليه ألا يسيء استعمال إقطاعه، كما يجوز نزع الإقطاع منه إذا لم يؤد ما عليه من التزامات، وتحديد المدة الزمنية للإقطاع بثلاث سنوات على الأكثر^(١٣٢)، وخطا النظام خطوة مهمة أخرى في تحديد حقوق وواجبات المقطعين، والالتزامات المترتبة عليهم وفي مقدمتها الالتزامات المالية بحيث يؤدي الأمير المقطع مبلغاً من المال سنوياً لخزينة السلطان المركزية، والالتزامات العسكرية المتمثلة بتعهد الأمير المقطع بوضع إمكانياته العسكرية تحت تصرف السلطان السلجوقي، وتقديم عدد من الجند يتناسب ومساحة إقطاعه وقت الحرب^(١٣٣). إلى جانب الالتزامات الإدارية المتمثلة بالمحافظة على حقوق الرعية وأرواحهم وممتلكاتهم، وتوفير الأمن والعدل، ومراقبة الدهاقين والعمال وجباة الضرائب والرفق بالزراع في تحصيل الضرائب المقررة. والحيلولة دون أثقال كاهلهم بالضرائب والرسوم الإضافية، وعدم فرض السخرة عليهم^(١٣٤).

والسؤال المهم الذي يثار هنا إلى أي مدى جرى الالتزام بهذه القواعد التي وضعها الوزير نظام الملك؟

من الواضح أن الخلل بدأ يتسرب لهذا النظام منذ عصر ملكشاه نفسه وهو ما بدأ الوزير نظام الملك يتحسسه بنفسه وكان من بين الدوافع التي دفعته لتأليف كتابه. فالإقطاع لم يشمل جميع فئات الجيش^(١٣٥)، وحتى تلك

(١٣١) البندري، تواريخ آل سلجوق، ص ٦٠. السبكي، طبقات الشافعية، ج ٤، ص ٣٢٦. المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ١٥٣-١٥٤.

(١٣٢) نظام الملك، سياست نامه، ص ٧٦. الدوري، مقدمة، ص ٩٦. الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٢٦٣.

(١٣٣) البندري، تواريخ آل سلجوق، ص ٦٠.

(١٣٤) نظام الملك، سياست نامه، ص ٧٦. وانظر رسالة نظام الملك إلى ولده فخر الملك ضمن: عبد الهادي محبوبه، رسائل نظام الملك،

الملك، مجلة معهد المخطوطات العربية، م ٧، ع ٢، ١٩٦١م، ص ٢٩-٣٤. ومنشور السلطان ألب أرسلان، في إقطاع قهستان ونواحيها إلى الأمير عميد الملك، نشره عبد الهادي محبوبه. وثائق تاريخية في العهد الأول من الحكم السلجوقي، مجلة معهد المخطوطات، م ١٠،

ج ١، مايو، ١٩٦٤م، ص ٥٨، ١٧٣-١٧٤.

(١٣٥) نظام الملك، سياست نامه، ص ١٣٩.

الفئات التي شملها فإنها لم تلتزم بواجباتها نظير الإقطاع الممنوح لها. ومن هنا يلح النظام على مسؤولية قادة الجيش باتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع من يتخلف منهم عن أداء واجباته العسكرية، وأكد على ضرورة تغريم قادة الجيش مخصصات الجند المتخلفين، إذا لم يبلغوا عن تخلفهم^(١٣٦).

ويتضح أن الإقطاع اتجه وجهة غير تلك التي تمناها نظام الملك، فاتجه الإقطاع السلجوقي نحو توريث الإقطاعات^(١٣٧)، وأساء المقطعون معاملة الفلاحين، ووضعوا القيود التي تحد من حريتهم، وتحول الإقطاع إلى إقطاع أرض لا إقطاع وارد، وأصبح وراثياً مع سلطة شاملة على الفلاحين. إذ منعوهم من الوصول للقضاة لتحصيل حقوقهم، ومن الانتقال من أرض لأخرى، وفرضوا السخرة عليهم، وغالوا في أخذ نصيبهم من غلة الأرض، وفرضوا الرسوم الإضافية، مما اضطر صغار الملاك إلى إلجاء أراضيهم لكبار الملاك^(١٣٨).

وتصدى نظام الملك بحزم لظاهرة التوريث، كما حاول الفقيه أبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) التصدي لها في أواخر العصر البويهي^(١٣٩)، مما يؤيد أن الإقطاع السلجوقي تطور ليصبح ذا صبغة وراثية، لذا نرى النظام يؤكد على أن أصحاب الإقطاعات لا سلطة لهم على الفلاحين وتتنصر مسؤوليتهم في تحصيل الأموال بالحسنى فقط، وتأمين الرعايا على أنفسهم وأموالهم وزوجاتهم وأولادهم، وعليهم أن يعاملوا الفلاحين معاملة السلطان للرعية ليحظوا بتأييده ويسلموا من عقابه^(١٤٠).

ويؤكد النظام على ضرورة استبدال الإقطاعات كل سنتين أو ثلاث سنوات للحيلولة دون أن يضع المقطون أيديهم على الأرض بصورة فعلية، وعدم السماح لهم في الإقامة في إقطاعاتهم^(١٤١)، وإلحاحه المستمر في تذكير سلطان عصره ملكشاه أن من واجباته إزاء رعيته المراقبة الدقيقة للمقطعين والموظفين، لمنع الفساد وإلحاق الأذى بالفلاحين، فالأرض وسكانها ملك للسلطان، أما الأمراء المقطعون فليسوا إلا حراساً للرعية، ويلح على السلطان أن يعتمد على شبكة من الجواسيس وأصحاب الأخبار المتتكرين بزي التجار والرحالة والصوفية والدرائش^(١٤٢) لينهو إليه أخبار الموظفين والمقطعين حتى تتحقق فكرة رقابة الدولة على جهازها الإداري ضماناً لتوفير العدالة وعدم التعاطي على أرواح الرعية وممتلكاتهم. كما يركز على عدل السلطان، ويورد الكثير من الأمثلة الوعظية

(١٣٦) نظام الملك، سياست نامه، ص ١٣٩.

(١٣٧) لامبتون، نظرات في الإقطاع، ص ٢٨٣.

(١٣٨) نظام الملك، سياست نامه، ص ٦٧. سعد، تاريخ مصر الاقتصادي، ص ٣٤٧. آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص ٢٧٥-٢٧٦. العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٤٠-١٤١. الدوري، نشأة الإقطاع، ص ٢٦٣. كاهين، تطور الإقطاع الإسلامي، ص ١١٨-٢٢١.

(١٣٩) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٣١-٣٣٤.

(١٤٠) نظام الملك، سياست نامه، ص ٦٧. أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاقتصادي، ص ٣٤٧.

(١٤١) نظام الملك، سياست نامه، ص ٧٦.

(١٤٢) نظام الملك، سياست نامه، ص ٨٣، ٩٩، ١٠٠-١٠١، ١٠٧.

من المورثين الساساني والإسلامي^(١٤٣).

ويمكن تلخيص التطورات التي طرأت على الإقطاع العسكري في عصر سلاطين السلاجقة الكبار بما يلي:
أولاً: استمرار الإرث السلجوقي الذي جلبه السلاجقة من مواطنهم الأصلية، ويتضح هذا بصورة جلية في تقسيم الولايات التي خضعت لسيادتهم بين أمراء العائلة السلجوقية، وهو تقسيم استمر طوال عصر السلاطين الثلاثة الكبار (طغرل بك وألب أرسلان وملكشاه).

ثانياً: أفاد السلاجقة بعد استقرارهم في خراسان وشروعهم في تأسيس سلطنتهم المركزية من التقاليد الإدارية الخراسانية التي ورثوها عن الغزنويين، فاتهم إلى إنشاء إدارة مركزية قوية، وأفادوا من طبقة الإداريين الفرس، وهذا يتضح أكثر فأكثر من خلال إعطاء دور أكبر للوزير في الإشراف على الجهاز الإداري، كما أفادوا مع تقدمهم غرباً من المؤثرات البويهية في الإقطاع، واتجهوا إلى منح إقطاعات لأمراء الجيش والوزراء ورجال الإدارة والزعامات المحلية.

ثالثاً: خطا الإقطاع العسكري في هذا العصر خطوة مهمة عما كان معروفاً في العصر البويهي وهذا يتضح من خلال الدور الذي قام به الوزير نظام الملك في هذا المجال والذي يتمثل بالتوسع في الإقطاع ليشمل صغار الأجناد، وهذا مرتبط بالتوجه لإنشاء جيش من الغلمان الرقيق والتخلي تدريجياً عن مفهوم الجيش القبلي والاتجاه نحو فكرة الجيش المركزي، وتأمين موارد مالية ثابتة للإنفاق عليهم من خلال تخصيص الإقطاعات العسكرية لهم في نواح متفرقة من السلطنة، والعمل على بعثرة الإقطاعات والتأكيد على أن الإقطاع هو إقطاع وارد، بينما تبقى رقبة الأرض المقطعة ملكاً للدولة، وهذا لا يفترض وجود أية حقوق سيادية للمقطعين على الفلاحين، لهذا نرى النظام يشدد على ضرورة فرض الرقابة على المقطعين، واستبدالهم كل سنتين أو ثلاث سنوات، وهو أمر لا نجده في التطبيق البويهي للإقطاع.++

رابعاً: لعل من أهم الإنجازات التي تنسب لنظام الملك هو التصدي لحل مشكلة القبائل التركمانية ومنحها إقطاعات توطين واستيعابهم في جسم الدولة المركزية، بهدف إشراكهم في الإدارة السلجوقية، ودفعهم للتخلي عن عاداتهم القديمة في النهب والسلب، وامتصاص غضبهم ونقمتهم على الدولة بعد إنشاء جيش من الغلمان الرقيق، ووضع حد لحركات العصيان والتمرد التي يقومون بها ضد السلطة المركزية. ومن المؤكد أن هذه الإنجازات التي تنسب للوزير في هذا المجال هي ما دفع كثيراً من المؤرخين أن ينسبوا للنظام فكرة إرساء قواعد الإقطاع العسكري في هذا العصر، وعدم اعترافهم بوجوده في العصر البويهي.

خامساً: إن القراءة المتأنية للنصوص خاصة بالإقطاع في كتاب سياست نامه تشعر بسوء في التطبيق، ظهرت نتائجه في أواخر عهد السلطان ملكشاه بحيث بدأ الإقطاع العسكري يخرج عن الغاية التي أراد الوزير تحقيقها من وراء تعميمه. ويتمثل هذا ب بروز الاتجاه لتوريث الإقطاعات وسوء معاملة الفلاحين، والتعسف في فرض الضرائب والرسوم، وهذا ما دعاه لأن يلح في أكثر من موقع من كتابه على ضرورة قيام السلطان بالتشدد

(١٤٣) نظام الملك، سياست نامه، ص ٤٨-٤٩، ٥١-٥٧، ٥٨-٦٦، ٦٧-٧٦، ٧٧-٧٩، ٨٥-٩٥.

في فرض الرقابة على المقطعين.

وبعد اغتيال الوزير نظام الملك سنة ٤٨٥هـ/١٠٩٢م، وموت السلطان ملكشاه سنة ٤٨٦هـ/١٠٩٣م فاتحة انحطاط النظام السلجوقي، وغدت الظاهرة الأبرز خلال الفترات التالية الصراع بين الأمراء المتنافسين على وراثة العرش السلجوقي، مما أدى إلى ظهور أكثر من أسرة مستقلة، وحاول الأمراء المتنافسون استمالة الأتباع بتوزيع الإقطاعات والولايات، وبرز دور الأتابكة مما أسهم في تكوين سلالات مستقلة فعلياً، ولا يربطها بالسلطنة المركزية إلا رابط التبعية الاسمية^(١٤٤).

ولقد أسهمت هذه التطورات السياسية ب بروز تغيرات جوهرية في نظام الإقطاع العسكري، فأصبح الإقطاع في جوهره وراثياً مدى الحياة^(١٤٥)، وهذا ما بدأت ملامحه تتحدد بصورة جلية خلال فترة الأتابكيات، وهي تطورات خارجة عن موضوع هذه الورقة.

(١٤٤) مصطفى الحيارى، صلاح الدين القائد وعصره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص١٨٠. وسيشار إلى هذا المرجع لاحقاً: الحيارى، صلاح الدين. كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص٣٥٧. آشور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص٢٧٤. 158-159. Cahen, The Turkish Invasion, pp. 167. Bosworth, The Iranian World, p. 167. ولمزيد من التفاصيل حول تطورات الإقطاع بعد وفاة السلطان السلطان ملكشاه انظر:

Lambton, Structure of the Saljug Empire, pp.244-257.

(١٤٥) كاهين، الإقطاع الإسلامي، ص٢٢٤-٢٢٩. الدوري، نشأة الإقطاع، ص٢٦٣. لامبتون، نظرات في الإقطاع، ص٢٨٣-٢٨٩.

Military Feudalism during the Era of the Great Saljuq Sultans: Readings in the Contribution of Nizam al-Mulk Tusi to Its Establishment and Development

*Alliyan A. al-Jalludi**

ABSTRACT

This study traces the growth and development of the notion of military feudalism during the time of the great Saljuq sultans Tughril Beg, Alp Arslan and Malikshah (429-486 A.H. / 1037-1092 A.D.). The study places special emphasis on the contribution of the Saljuq minister Nizam al-Din Tusi (d. 485/1092) to the establishment and progress of the system of military feudalism.

Much of the study is devoted to a review of the literature that demonstrated a special interest in military feudalism during the Saljuq period and sought to highlight the role of Nizam al-Mulk Tusi in developing this feudal system. The author has observed that very few of those studies paid attention to the impact of political, economic, military and ideological factors that emerged in the Saljuq period on the growth and progress of the military feudal system.

To accomplish its main purpose, the study draws upon an intensive review of the relevant historical sources and carries out a careful and deliberate reading in the *Siyasat Nama* of Nizam al-Mulk Tusi, which he wrote during the last years of his life, characterized as the richest and most profound phase of his life experience. Furthermore, this study also takes into consideration the various contexts that shaped military feudalism, such as the correlation between the Turkish heritage and the feudal practices of the Buwayhid period. It also verifies directions, efforts and views of Nizam al-Mulk Tusi that were obtained from his original work, the *Siyasat Nama*.

Keywords: Military feudalism, Saljuqs, Nizam al-Mulk Tusi, Buwayhids.

* Department of History, AL al-Bayt University, Mafrq, Jordan. . Received on 4/7/2007 and accepted for publication on 21/11/2007.